

Distr.: General
14 August 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أكتب إليكم بغية تقديم معلومات مستكملة لأعضاء مجلس الأمن عن التطورات الرئيسية التي حدثت بعد إكمال تقريري الذي قدم مؤخرا إلى المجلس عن دارفور (S/2006/591)، والذي صدر في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، حدث تصاعد للعنف في المنطقة، غالبا في شمال دارفور وفي مناطق قرب الحدود مع تشاد، مما أسفر عن وفيات وتشريد بين المدنيين وتهديد لقدرة منظمات العمل الإنساني على توفير المساعدة التي تعين على بقاء مئات الآلاف من الأشخاص المتضررين من الحرب على قيد الحياة . ونجم العنف بصفة رئيسية عن القتال بين الموقعين على اتفاق السلام في دارفور والجماعات غير الموقعة على الاتفاق.

وفي منتصف شهر تموز/يوليه، اصطدم فصيل حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان الموالي لمنّي أركوي مناوي عدة مرات مع جماعات المتمردين التي لم توقع على اتفاق السلام في دارفور، في بلدات بيرمازا، وموزبات، وأم سدر، ودونكي حوش، وفي المناطق القريبة منها في شمال دارفور. وتشير التقارير إلى أن الجانبين تكبدا خسائر كبيرة خلال القتال. ووردت ادعاءات أيضا بأن الحكومة وفرت دعما لقوات مناوي خلال هذه الهجمات وأن القوات التشادية عبرت الحدود لدعم الأعمال العسكرية التي تقوم بها جماعات المتمردين المعارضة للاتفاق.

وفي أوائل شهر تموز/يوليه استولى أيضا فصيل مناوي التابع لحركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان على مدينة الكرمة في شمال دارفور، وهي البلدة التي ارتبطت بفصيل حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان الموالي لعبد الواحد النور الذي رفض التوقيع على اتفاق السلام. وفي الأسابيع التي تلت ذلك، قامت عناصر من فصيل حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان الموالي لمناوي، يصحبها في الغالب مسلحون من القبائل،

بنهب القرى والمواشي في المنطقة المحيطة بالكرمة ومدينة طويلة، وبقتل ١٠٠ من المدنيين على الأقل في تلك العملية.

وكنتيجة مباشرة لهذه القلاقل في شمال دارفور، لجأ حوالي ٢٠ ٠٠٠ نازح خلال شهر تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى مخيمات النازحين القائمة شمال مدينة الفاشر. وأفاد هؤلاء القادمون الجدد بحدوث أعمال قتل عشوائية وأعمال اغتصاب واختطاف في قراهم.

وخلال الفترة نفسها، نشب قتال أيضا في غرب دارفور، حيث اشتبكت قوات تابعة للحكومة مع متمردين في منطقة جبل مون، وفي جنوب دارفور، في حادثة بشعة للغاية، هاجم بضع مئات من أفراد المليشيات مجموعة من النساء اللاتي كن يقمن بجمع مواد لبناء المأوى خارج معسكر كلما، جنوب نيالا، حيث قاموا باغتصاب ١٧ منهن.

كذلك عانى العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في دارفور معاناة شديدة في شهر تموز/يوليه. ووفقا للإحصاءات التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بلغ عدد الاعتداءات على عمليات تقديم المساعدة الإنسانية التي أبلغ عنها خلال ذلك الشهر ٣٦، وقُتل تسعة من الموظفين. وشملت الهجمات كمائن أو عمليات اختطاف لـ ١٩ مركبة تنقل أفراد تقديم المساعدة الإنسانية أو موادها.

ونتيجة للقتال والاستهداف المباشر للعاملين في المجال الإنساني، لا يتسنى لمنظمات العمل الإنساني الوصول إلا لنسبة ٥٠ في المائة من المدنيين المتضررين من الصراع. وبالنسبة للبقية، وهم نحو ١,٦ مليون من البشر، فإما يتعذر الوصول إليهم، أو لا يمكن الوصول إليهم إلا بتعريض حياة العاملين في مجال تقديم المعونة للخطر مباشرة. وبالإضافة إلى هذه العقبات التي تعترض العمليات، لم يتوافر سوى ٤٣ في المائة من المبلغ المطلوب لعملية المساعدة الإنسانية في دارفور لعام ٢٠٠٦، والبالغ ٧٩٩ مليون دولار.

وفي غضون ذلك، أُحرز بعض التقدم في تنفيذ اتفاق السلام في دارفور رغم أن بعض المواعيد النهائية المتعلقة بجوانب رئيسية من الاتفاق لم يتم الوفاء بها. وقدمت الحكومة خطتها من أجل نزع أسلحة الجنجويد إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وفي مجال تقاسم السلطة، عقد مجلسا شمال وجنوب دارفور جلسات طارئة لتعديل دستوريهما المؤقتين للسماح بزيادة أعداد الوزراء وأعضاء المجلسين وفقا للاتفاق. وعُين مِنّي أركوي مناوي مساعدا رئيسيا للرئيس، والتقى ممثلون للفصيل التابع له في حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان بمسؤولين حكوميين في الخرطوم لإنشاء لجان مشتركة لمعالجة

تنفيذ الاتفاق. وفيما يتعلق بتقاسم الثروة، شُرع في إنشاء بعثة التقييم المشتركة المنصوص عليها في الاتفاق.

وعلى الرغم من ذلك، لا يجري تنفيذ الاتفاق حسب الجدول الزمني الموضوع له وتشوب تلك العملية صعوبات. وانتهك كل من الطرفين الموقعين على الاتفاق ترتيبات وقف إطلاق النار، في حين أن الأطراف غير الموقعة على الاتفاق انتهكت الالتزامات بوقف إطلاق النار القائمة قبل الاتفاق. و لم يتم بعد توضيح الجوانب الأساسية لآليات تنفيذ وقف إطلاق النار، بما في ذلك العلاقة بين لجنة إنجامينا السابقة لوقف إطلاق النار وآليات وقف إطلاق النار الحالية القائمة على أساس الاتفاق. ورغم قيام الحكومة بتقديم خطة نزع أسلحة الجنجويد، فإن الاتفاق يلزم حكومته بحصر نشاط الجنجويد في مناطق محددة بحلول ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٦. ويدل العنف الذي شهدته الأسابيع القليلة الماضية على أن ذلك لم ينجز بعد.

وفيما يتعلق بتقاسم السلطة، انقضى عدد من المواعيد النهائية الحاسمة. وكان من المفترض الفراغ من جميع التعيينات في المناصب الرئيسية في الدولة والحكومة الوطنية والخدمة المدنية وأن يكون الطرفان قد قاما بإنشاء السلطة الإقليمية الانتقالية في دارفور بحلول ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقد حدد الموعد النهائي نفسه لاتخاذ إجراءات رئيسية في مجال تقاسم الثروة، بما في ذلك إنشاء صندوق تعمير وتنمية دارفور ولجنة إعادة التأهيل وإعادة التوطين في دارفور. وحدد موعد نهائي لاحق هو يوم ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ لإنشاء لجنة التعويضات. و لم يتم الوفاء بأي من هذه المواعيد النهائية.

وفي هذه البيئة القاسية للغاية، ما فتئت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان تبذل الجهود للوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الاتفاق، إلا أنها تواجه باستمرار تحديات هائلة في ذلك. وتواجه البعثة أيضا عدم يقين مستمر إزاء تمويلها. ورغم النتيجة الإيجابية نسبيا لمؤتمر بروكسل لإعلان التبرعات في ١٨ تموز/يوليه، تشير معلومات وفرتها مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أن التمويل المتوافر قد لا يكون كافيا لدعم البعثة للفترة المتبقية من ولايتها التي تنتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

وكما يعلم المجلس، فإن دعم تنفيذ اتفاق السلام في دارفور من خلال تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى حين التحول إلى عملية تابعة للأمم المتحدة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، هو الاقتراح الأساسي المكون من مرحلتين الذي أوردته في تقريري الأخير عن دارفور (S/2006/591). وبسبب معارضة حكومة السودان لهذا الاقتراح، شرعت الأمم المتحدة في مشاورات مستمرة ومكثفة لمعالجة أي شواغل قد تكون لديها. وبعد أن

أجريت خمس جولات من المشاورات في هذا الشأن، لا بد أن تسفر هذه الاتصالات الآن عن حل مقبول للطرفين بشأن هذه المسألة.

وفي إطار عملية التشاور هذه، تسلمت في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ من الرئيس البشير نسخة من خطة حكومة السودان لاستعادة الاستقرار وحماية المدنيين في دارفور. ولا يدل الاستعراض الأولي للوثيقة على استعداد حكومة السودان للموافقة على التحول إلى عملية تابعة للأمم المتحدة في دارفور.

وفي حين تتمسك الحكومة بمعارضتها لهذا الإجراء، ما فتئت الحالة على الأرض تتدهور، وما فتئت قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على العمل خلال الجزء المتبقي من عام ٢٠٠٦ تتعرض للخطر نتيجة لأزمة التمويل. وقد يرغب المجلس في النظر على نحو عاجل في هذه المسائل، وذلك بهدف كفالة تحقيق النجاح لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى وضع حد لمعاناة سكان دارفور.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي **عنان**